تصورات جزئية وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني على ما بين
في محله وانما كانت هذه الحركات ارادية اذ لو كانت طبيعية يلزم
الهرب عن الحالة المنافرة والطلب بالملايمة والكل محال اما الملازمة
فلان كل وضع يتحرك عنه الجسم بحركته المستديرة فهي كذلك
توجهه اليه والهرب عن الشئ بالطبع يمتنع ان يكون توجهاً
اليه واما الطلب فلان الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة
الى مطلوبه اسكنته والحركة المستديرة للفلك ليست كذلك
اذ هي دائمة ولو كانت قسرية يلزم الوقوع على خلاف ميل
يقتضيه الطبع وهو محال اذ لا طبع ثمة وبنسبة النفس المنطبعة
الى الفلك كنسبة الخيال الينا فان كلا منهما محل ارتسام
الصور الجزئية الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سارية
في جزم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه
المفروضة على البعض الاخر في المحلية وقد علمت بهذا التفصيل
ان المراد الحركات الجزئية المستندة الى الارادة الجزئية الكائنة
من النفوس المنطبعة فتدبر قول المحشي بان الايجاد الخ هذا
القدر يكفي في اثبات المطلوب ويحتمل ان يكون قيد مثلا
محذوفا منويا او يكون المعطوف محذوفا منويا فالمعنى ان
الايجاد وما يماثله كالوجود والتعلق ونحوهما ليس اعتبارياً
عقليا حاصلا بمجرد اعتبار المعتبر وفرض الفارض كانسان
ذي راس يمكن للقطع بتحققه في نفسه وفي محله مع قطع النظر
عن الاعتبار والفرض ولا امرا محققا موجوداً في الخارج والا
لاحتاج الى ايجاد اخر فيلزم التسلسل في الموجودات
الموجودة فتذكر ههنا ما قد تقدم من المباحث المتعلقة
بهذا الكلام قول المحشي ويمتنع اه هذا جواب سؤال لا يخفى
تقريره والمراد من التغاير هو الحقيقي فهو مبني على عدم كفاية

التغاير

التغاير الاعتباري بين المحتاج والمحتاج اليه وسياتي الكلام
عليه قول المحشي والجواب اه حاصله ان التحقق في نفسه وفي
محله لا ينافي كون الايجاد معدوماً في الخارج اذ لا يلزم من
انتفاء مبداء المحمول في الخارج انتفاء الحمل فيه كما في قولنا
زيد اعمى فان الحمل فيه خارجي مع ان مبداء المحمول وهو
العمى ليس بموجود في الخارج فلا يرد ان المستدل انما اطلق
كونه فرضيا والمجيب جوز كونه ذهنيا فلا منافاة بينهما
ذكر في شرح المواقف والذي احسبهم اي اظنهم اراد وه
حسباناً بناخم اليقين اي تقاربه انهم وجدوا مفهومات
يتصور عروض الوجود لها بان يجاذي بها امرا في الخارج فسموا
تحققها بوجوداً وان انتفاءها عدماً ووجدوا مفهومات
ليس من شانها ذلك العروض كالامور الاعتبارية التي
يسميها الحكماء معقولات ثانية فجعلوها لا موجودة ولا
معدومة فنحن نجعل العدم للوجود سلب ايجاب وهم يجعلونه
له عدم ملكة ولا نزاع لهم في المعنى ولا في التسمية فقد ظهر
بهذا التاويل ايضاً ان النزاع لفظي قيل وقد اسقط المص
هذا الكلام من متن الكتاب لانهم لم يصوحوا بهذا المعنى و
ليس في عبارتهم ما فيه نوع اشعار به مع ان الامتناع و
الزوات المتصفة به كشريك الباري تعالى شانه ليس من شانها
ان يعرض لها الوجود ولم يعدوها من قبيل الاحوال وذكر
فيه واعلم ان المباحث المتعلقة بثبوت المعدوم والحال
احكام فاسدة مبنية على اصول باطلة فلذلك اعرضنا عن
الاطناب فيها وتضييع الاوقات في توجيهاتها واقول الظاهر
ان الخلاف في ثبوت الواسطة بين الموجود والمعدوم فوع الخلاف
في التقابل بينهما فانه كان بالايجاب والسلب فلا واسطة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)